من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه في غير ذلك وبارز متصل بقرينة
ما ياتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا
كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه لا الى الاسم الظاهر كما جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث
يسند عامله تارة اليه وتارة الى الظاهر والاول اي واجب الاستتار يكون
في المتكلمين اي المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر
ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل
عند الجمهور كما يجيء من غير الماضي فان كلا منهما يبرز في المتكلمين و
المخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى
المضارع وما يتوقف عليه من الامر والنهي فلا يبرز في متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر
مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبتداء الكلام والمخاطب
منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجة عنها فان
اي المضارع الذي فرع الماضي منه
البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل
به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد
مزية وفضيلة فيما استتر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبال بالمساواة
بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذي فرع
بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا
لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب
اي النائب الفاعل
فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم

معه

ومع ذلك لم يفرقا بينهما من جهة اللفظ م

اي المضارع وما يتفرع عليه م

معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر واسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل
وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار
في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل في
غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر كما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل
من عمرو ودون اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما كاسم المستعار
والمنسوب ودون الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط
مفعول فيه وجب
عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد
فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها
الى البارز لان البارز المرفوع المتصل يختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه
لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب
او مضروب او لداي بحتري ناطق او هاشمي منسوب الى هاشم او حسن
ونحو في الدار زيد فان زيد مبتداء مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله
انما اعاد نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان
لفظا
يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني ثم
ان في كون هذا المثال واجب الاستتار بحثا ان لا يلزم من عدم جواز
عمله في زيد عدم جوازه في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتداء مؤخرا لجواز
في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة
وجعلها فيما سياتي مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في
الدار غلامه والفرق تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول

واما اختص بهذا النوع والاختصاص لاختصاره بالنسبة الى التفصيل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة اليه